مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

تقييم مساهمة أجهزة الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستحداث مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2018

Assess the Contribution of support for Small and medium enterprises in development of jobs in Algeria during the time period -2008-2018

ابراهيم بوعزيز [1*]، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، brahim.bouaziz@cu-barika.dz

عيسى بوراوي [2]، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، aissa.bouraoui@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/10 **تاريخ قبول المقال:** 2022/05/19 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2018، ومن أجل الاجابة على الإشكالية الرئيسية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات من موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والديوان الوطني للإحصائيات، وتحليلها وتفسيرها، بحيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن مساهمة أجهزة الدعم تضل ضئيلة نسبيا وغير كافية في خلق مناصب الشغل، ؛ ولهذا فقد أوصت الدراسة بضرورة توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتوجيه الدعم إلى القطاعات المنتجة من خلال خلق تنمية متوازنة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، الدعم.

Abstract:

This study aims to shed light on the assessment of the contribution of SMEs support agencies to creating jobs in the labor market in Algeria during the time period 2008-2018. SMEs and the National Bureau of Statistics, and their analysis and interpretation, so that the results of the study concluded that the contribution of the support agencies remains relatively small and insufficient in creating jobs; Therefore, the study recommended the necessity of providing an appropriate investment and legal environment for the development of small and medium

[*] بوعزيز ابراهيم

enterprises in Algeria, and directing support to the productive sectors by creating a balanced development.

Key words: (SMEs), unemployment, subsidies.

مقدمة:

تعاني مختلف دول العالم وخاصة النامية منها مشاكل إقتصادية واجتماعية تعيق سيرورة تقدمها وإستقرارها، وتعد البطالة واحدة من بين هذه المشاكل، فهي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم النظم الإقتصادية في العالم، وذلك بالنظر لآثارها السلبية في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي جعل منها محل إهتمام الحكومات التي بذلت جهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة التي من شأنها العمل على خفض معدلات البطالة والتخفيف من آثارها.

ولأن البطالة في الجزائر بحجمها وعمقها أصبحت الشغل الشاغل في السنوات الأخيرة، مما ألزم الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وقد تمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لمعالجة هذه المشكلة المستعصية، من بينها الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، بحيث لابد من توفير المناخ الإقتصادي والقانوني لتشجيع هذه المؤسسات بمختلف مناطق البلاد.

- الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل ساهمت الآليات والأجهزة الحكومية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة كافية في استحداث مناصب شغل في سوق العمل خلال الفترة الزمنية 2008-2018 ؟

- فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الإعتماد على الفرضية التالية:

"**هناك استجابة ايجابية في توفير مناصب شغل في سوق العمل مقارنة مع زيادة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الزمنية 2008- 2018**"

- أهمية الدّراسة:

يعد موضوع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تكتسي أهمية بالغة في التنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي والاجتماعي لدى غالبية دول العالم، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الإقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

المؤسسات، والجزائر على غرار الدول التي توجهت إلى الاقتصاد الحر، أعطت اهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستحداث العديد من الهيئات والآليات التي تدعم وتطور هذه المؤسسات وبالتالي خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

المبحث الأول: واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث مناصب عمل وتقليص البطالة خلال الفترة الزمنية 2008-2018:

تعد ظاهرة البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتسعى معظم السياسات والبرامج الاقتصادية إلى تقليص معدلاتها، والجزائر تحاول الاستعانة بعدة هيئات وآليات لحل هذه المشكلة سيتم التطرق إلى مفهومها وأسبابها من خلال ما يلي :

المطلب الأول: ماهية البطالة

أولا: مفهوم البطالة

يختلف مفهوم البطالة من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف المعايير المعتمدة، وهناك عدة تعريفات أهمها:

1- تعريف منظمة العمل الدولية

أشمل تعريفات البطالة وأهمها هو التعريف المقدم من طرف منظمة العمل الدولية حيث عرفت العاطل عن العمل على أنه" كل قادر على العمل و راغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[1]

2- تعريف من ناحية النظرية الإقتصادية

أما البطالة في النظرية الإقتصادية فهي تشير إلى ذلك العجز في سوق العمل الناتج عن زيادة عرض العمل عن الطلب عنه خلال فترة معينة من الزمن ، حيث يمثل العمال أو الراغبين و القادرين على العمل العرض بينما يمثل أرباب العمل الطلب ، ويحدد الفرق بين العرض والطلب عدد البطالين ، ويمثل هؤلاء تلك

[1] زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،1997،ص:17.

الفئة التي لا تباشر عملا ما ، لكنها تكون دائما في حالة انتظار أي تترقب دائما فرصة الحصول على عمل.[2]

كما حدد الديوان الوطني للإحصاء الشروط التالية في الشخص البطال : [3]

-أن يكون سنه مابين 15 سنة و64 سنة، وأن يكون على إستعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك؛

- أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل أي باحث عن العمل.

-أن لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة الإحصاء؛

ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر

تعزى أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وأخرى مهنية وتقنية:[4]

- الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني ونزوح السكان بسبب التفاوت بين مناطق البلد الواحد.

- قلة مناصب الشغل الجديدة بسب التقشف الحكومي في الإنفاق الإستثماري أو بسب قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات. أي هناك علاقة عكسية بين حجم الإستثمارات ومعدلات البطالة، فمثلا في الجزائر خلال الفترة 1997-2009 ارتفع حجم الاستثمارات من 0,26 مليون دولار إلى 2,54 مليون دولار، مما أدى إلى إنخفاض معدل البطالة من 25,43% إلى 10% ؛

- سوء توجيه التنمية والإستثمارات إلى الميادين المناسبة ؛

- عجز السوق عن استيعاب الطلب المزايد بسبب عدم توافق مؤهلات الطالبين مع متطلبات السوق.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تقليص البطالة

[2] براهيمي حياة، جعيجع نبيلة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني يومي 11-12 نوفمبر 2011، تحت عنوان:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة ، ص: 2.

[3] ONS. (1995). ***l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226***. L'Office National des Statistiques. Alger: L'Office National des Statistiques

[4] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، دعم وتشجيع المقاولاتية كآبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشلف ، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص31.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

تقييم مساهمة أجهزة الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستحداث مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2018

إن واقع مختلف المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر اليوم، تؤكد على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال هش. فبالرغم من الدعم المالي والمادي واللوجستيكي لهذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة مساهمة لمؤشرات الاقتصاد الكلي تبقى ضعيفة جدا، ويرجع ذلك إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص به من جهة، وإعتماده على قطاع المحروقات من جهة أخرى. رغم زيادة حجم الاستثمارات من خلال إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تعدى عددها المليون مؤسسة، إلا أن دورها الاقتصادي لم يكن فعالا، لسبب ضعف مستوى آداءها بفعل عوامل محيطية أثرت سلبا على مستوى عملها خاصة في مجال تخفيض معدلات البطالة.

بعد كل الجهود والبرامج التي خصصتها الجزائر لحل مشكلة البطالة، إلا أنها لم تتمكن من الوصول للأهداف المسطرة، وبذلك أصبح التوجه للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحل الأمثل للخروج من أزمة البطالة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية . [5] كما يفرق القانون التوجيهي بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[6]

الجدول رقم (02): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال دج	الميزانية السنوية دج
المؤسسات المصغرة	01– 09 من	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 – 49	أقل من200 مليون	أقل من100 مليون
المؤسسات المتوسطة	من50 – 250	من 200 مليون إلى 2	من100 إلى500 مليون

[5] القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المادة الرابعة من القانون رقم 18/01، 2001،ص: 06

[6] القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد 4،5، 6، 2001،ص:06.

		مليار	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المواد 5-6-7 من القانون رقم 18/01، القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر في 15 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 77، ص: 06.

ثانيا: هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من فئات رئيسية، أغلبها تتشكل من مؤسسات مصغرة بنسبة فاقت الـ97%، والباقي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والجدول الآتي يلخص ذلك:[7]

الجدول رقم (03): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	628.219	57,47
	أشخاص طبيعية	464.689	42,55
	النشاطات الحرفية	223.195	20,42
	الصناعات التقليدية	241.494	22,09
المجموع		1.092.908	98,60
المؤسسات العمومية		262	2,40
المجموع		1093170	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية لعام 2018، أفريل 2018، ص: 09.

خلال زمن الدراسة وجدنا بأن أغلب الاستثمارات السنوية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت طبيعتها مؤسسات ذات أشخاص معنويين بنسبة 57.47% والباقي ذات مؤسسات لأشخاص

[7] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية لعام 2018، أفريل 2018، ص: 09.

طبيعيين (42.55). بينما قطاع النشاطات الحرفية والتقليدية شكلت عدد الاستثمارات بها نسبة 42.50% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها 1,093 مليون مؤسسة. أما بالنسبة للاستثمارات العمومية بهذا القطاع فهو لم يتعدى نسبة 2% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، حيث تعود هذه النسبة الضعيفة لاهتمام الجزائر بالصناعات الثقيلة خاصة في قطاع المحروقات.

في ظل المعطيات والنتائج السالف ذكرها، والذي أثبت فيه توجه أغلب الاستثمارات في هذا القطاع نحو الصناعات الحرفية والتقليدية بالنظر الى ضعف مردودية ونجاح الاستثمارات في القطاعات الاخرى خاصة منه المنتجة والذي يمكن إرجاعه لعوامل محيطية وبيئية غير ملائمة أدت إلى ذلك.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث مناصب عمل من إجمالي الوظائف خلال الفترة الزمنية (2008- 2018):

لقياس المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل في الجزائر يتم إدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث مناصب عمل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2008- 2018)

السنوات	2008	2018
*عدد المناصب الإجمالية	9.146.000	10.955.000
**عدد مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.540.209	2.690.246
نسبة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف %	%16,84	%55,24

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:* الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz. **وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على الموقع: www.mipmepi.gov.dz.

من خلال الجدول (5) تشير الإحصائيات بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق مناصب شغل عرف تطورا من سنة إلى أخرى خاصة خلال الفترة 2008-2018، حيث وصل عدد

العاملين في هذا القطاع بجميع فروعه إلى 2.690.246 منصب عمل دائم وهو ما يعادل حوالي 98% بالمائة من إجمالي الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة 22 % بالمائة من العمالة الإجمالية في الجزائر.

الشكل رقم (02): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب شغل خلال الفترة(2008-2018)

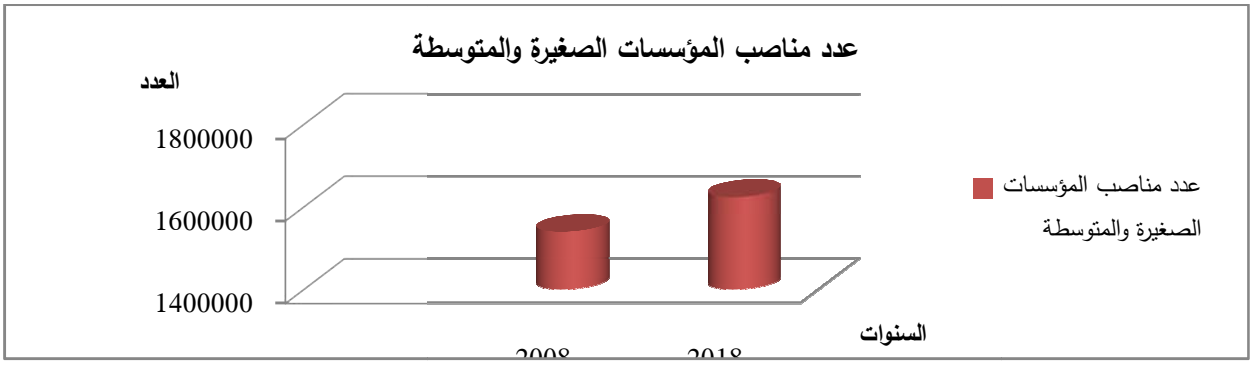

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

الزيادة الجد معتبرة سواءا من جهة إنشاء المؤسسات أو مستوى لخلقها للعمالة بشكل عام، لا تعكس فعالية تلك المؤسسات في دعم التنمية من خلال خفض معدلات البطالة، بحيث ان مقارنة تطور عدد المؤسسات مع تطور عدد مناصب الشغل المحققة والتي أعطتنا معدل منصبين لكل مؤسسة يدل على ضعف فعالية تلك المؤسسات في نشاطاتها الاقتصادية، خاصة في مجال القطاعات المنتجة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب القطاعات

أولا: المساهمة حسب معيار القطاع والجنس

خلال السنوات الأخيرة حضت مساهمة المرأة في سوق العمل باهتمام خاص من قبل الحكومات والبرامج التنموية، حيث تناولت العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية الحديثة التي أنجزت على المستوى الدولي الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي تنفيذ الأهداف التنموية، بحيث تعمل في العديد من الأنشطة التي تناسب طبيعتها كالحرف التقليدية والأعمال المنزلية . وكغيرها من المؤسسات تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من العمل، والجدول التالي يوضح عدد المشاريع التي حصلت عليها المرأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إلى غاية نوفمبر 2018.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط نوفمبر 2018

النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدل النسوي (%)
الزراعة	55.323	52.653	2.579	4.67
الصناعات التقليدية	42.772	35.452	7.320	17.11
البناء والأشغال العمومية	33.144	32.400	744	2.24
الري	545	521	24	4.40
الصناعة	25.586	21.931	3.655	14.29
الصيانة	9.699	9.534	165	1.70
الصيد	1.131	115	16	1.41
الأعمال الحرة	10.323	5.661	4.662	45.16
الخدمات	106.992	89.249	17.563	16.42
التبريد والتخزين	13.385	12.996	389	2.91
نقل البضائع	56.530	55.821	709	1.25
نقل المسافرين	18.986	18.505	481	2.53
المجموع	374.325	335.018	38.307	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية 2018، مرجع سابق، ص: 41.

عند قراءة معطيات الجدول السابق، يظهر أن القطاع الذي يجذب إليه أصحاب المشاريع هو قطاع الخدمات بدرجة أولى بنسبة 28.58%، وهذا إلى سهولة الإجراءات وعدم حاجته لمتطلبات مادية ومالية كبيرة، وسهولة الحصول على مقر لممارسة النشاط. ، ثم يليه القطاع الزراعي بنسبة 14.78% وهذه النسبة تعد مقبولة نظرا لاعفاء هذا القطاع من الضرائب و حصول المستثمرين على عقود امتياز لامتلاك

أراضي زراعية لممارسة نشاطهم فيها، ثم يليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 11.42% وتعتبر نسبة مقبولة وهذا راجع إلى توجه الدولة نحو إعادة الاعتبار للصناعات الحرفية والحفاظ على الموروث الوطني وإقامة التظاهرات والمعارض الدولية مما شجع المستثمرين إلى ولوج هذا القطاع. أما القطاع الصناعي فهو يمثل نسبة 6.83%، وتعد نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع أهمية هذا القطاع والسبب وراء عزوف المستثمرين عنه هم مشكل العقار الصناعي، وصعوبة الحصول على المواد الأولية، إضافة إلى عدم توفر حماية للمنتوج الوظني من المنتوجات المستوردة. أما باقي القطاعات فإن نسبة الرغبة في ممارستها تعذ ضئيلة جدا نظرا لصعوبة المنافسة والشروط المالية والمادية الضخمة التي تتطلبها،بالإضافة إلى العائق الجبائي نتيجة معدل الضرائب المرتفع فيها كقطاع الصيد البحري والري والأشغال العمومية.

أما عن العنصر النسوي فيظهر أن القطاع الذي تنجذب إليه هو قطاع الأعمال الحرة في المرتبة الأولى وبمعدل 43%، ثم يليه قطاع الخدمات والصناعات التقليدية بنسبة 18%، السبب في ذلك يعود إلى عدم حاجة القطاعين لمتطلبات مالية ومادية ضخمة، بحيث تستعمل الموارد المحلية في الصناعات التقليدية، كما يمكن للمرأة أن تمارس هذا النشاط في منزلها، وتتواجد في قطاع الصناعة بمعدل 14% أما القطاعات الأخرى فنسبة تواجدها فيها منخفضة جدا، وذلك لأنها لا تناسب طبيعة المرأة مثل الأشغال العمومية، نقل التبريد، الصيانة وغيرها، فالمجتمع الجزائري يرفض تواجدها في مثل هذه المجالات.

المبحث الثاني: تقييم مساهمة أجهزة الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل في الجزائر

خصصت الجزائر العديد من الأجهزة والآليات التي وجهت نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها المحاضن والمشاتل، إضافة إلى عدة أجهزة كلها تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة، ويتم التطرق إليها كما يلي:

المطلب الأول: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في استحداث مناصب شغل

أولا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

أسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في سبتمبر 1999 وعدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وتقوم الوكالة بالمهام التالية:[8]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ؛

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي، التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطط التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية، يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج تكوينية للشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.[9]

ثانيا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

الجدول التالي يوضح عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ 2004 إلى غاية نوفمبر 2018، حسب قطاع النشاط :

[8] غربي حمزة، غربي عمار فاروق، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ،جامعة المسيلة ، العدد 06، المجلد 03 ، 2018، ص: 79.

[9] المركز الوطني للصحافة، **الصناعة الجزائرية (رهانات وآفاق)**، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام وزارة الاتصال، مارس 2001، ص: 94-95.

الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية نوفمبر 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	متوسط عدد مناصب العمل المنشأة	قيمة الاستثمار(دج)
الخدمات	106.992	2	5.865.452
نقل المسافرين	18.986	2	3.629.614
الصناعة التقليدية	42.772	3	3.780.722
نقل البضائع	56.530	2	4.545.037
الزراعة	55.232	2	2.570.262
الصناعة	25.586	3	2.576.921
البناء والأشغال العمومية	33.144	3	6.630.865
الأعمال الحرة	10.323	2	2.401.548
الصيانة	9.699	2	3.209.460
الصيد	1.131	5	2.522.269
الري	545	4	2.456.132
نقل التبريد	13.385	2	2.574.866
المجموع	249.147	32	3.176.817

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 28.

من خلال الجدول السابق يظهر أن قطاع الخدمات هو القطاع الأول من حيث عدد المشاريع الممولة وقيمة الاستثمار بنسبة 42.94% والسبب يعود إلى سياسة الدولة التي تقدم تحفيزات لهذا القطاع ،وعدم حاجة هذا القطاع إلى تمويل ضخم وتقنيات متطورة، ثم قطاع نقل البضائع بنسبة 22.68 %، يليه القطاع الزراعي بنسبة 22.16%، ثم تأتي الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة 17.16% ، بعدها البناء

والأشغال العمومية ب 6.98% وبعده قطاع نقل المسافرين بنسبة 6.85%، ثم الصناعة ب 4.62% وفي أخر المرتبة يأتي قطاع الري 0.19 %. وبالتالي لا يزال معدل الاستثمار في القطاعات الأساسية: الزراعة والصناعة منخفضا وهذا لا يفي بالغرض المطلوب، لذلك يجب أخذ التدابير اللازمة وتقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين حتى تجذب إليها اهتمامهم، وبالتالي تكوين قاعدة صناعية تمكن الجزائر من تلبية حاجات سكانها من سلع وخدمات ومناصب عمل.

فعلى الرغم من المبالغ المعتبرة للوكالة الوطنية لدعم الشباب، إلا ان أهدافها الرئيسية إرتبطت بتخفيض نسبة البطالة فقط، وهو ما يفسر ضعف توجه استثمارات الشباب نحو القطاعات المنتجة خاصة منها القطاع الصناعي.

المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI وصندوق ضمان القرض وANGEM في استحداث مناصب شغل

أولا: مساهمة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI

أنشأت بموجب القرار الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتعتبر هذه الوكالة أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمارات القائمة والترويج لها، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و من مهامها أيضا تسيير صندوق دعم الاستثمار. (والجدول التالي يفصل عدد المشاريع المصرح بها على مستوى هذه الوكالة:[10]

1. حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.ص:95.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

الجدول رقم (10): توزيع مشاريع الاستثمارات المصرح بها حسب الطابع القانوني إلى غاية نوفمبر 2018

الاستثمار في المشاريع	عدد المشاريع		المبلغ		عدد مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	العدد	%
الاستثمارات المحلية	2.016	99.46	802.940	94.67	69.565	94.22
الاستثمارات الأجنبية	11	0.5	45173	5.33	4.271	5.78
المجموع	2.027	100	848.114	100	73.836	100

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 31.

يبدو جليا من خلال بيانات الجدول السابق أن الاستثمارات المحلية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنسبة 94.46%، وبذلك ساهمت بتوفير 69565 منصب شغل جديد، أما الاستثمارات الأجنبية فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة محتشمة تقدر 5.78% لا تعكس البرامج والسياسات التي تتخذها الحكومة الجزارية لتنشيط هذه الاستثمارات. ويعود السبب وراء عزوف المستثمرين الأجانب عن ولوج مجال الاستثمار في الجزائر هو الصعوبات الإدارية، وارتفاع معدلات الضرائب وعدم توفر مناخ ملائم ومريح للمستثمرين. ولكي تصل مساهمة هذه الاستثمارات إلى المستوى المطلوب يجب إعادة النظر في سياسة الحكومة الجزائرية اتجاهها والسعي نجو توفير شروط ملائمة وحماية للمستمثرين الأجانب.

نتائج تحليل الجدول السابقة أثبتت بأن دعم الوكالة الوطنية للاستثمار في الجزائر خلال زمن الدراسة بأن أغلب إستثماراتها المالية الموجهة لدعم الاستثمارات المحلية أو الاستثمارات الاجنبية لم تؤدي دورها الكامل في خلق مناصب شغل كبيرة، بالنظر الى أن أغلب تلك التمويلات وجهت الى القطاعات الخدماتية الغير منتجة.

ثالثا: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) في توفير مناصب شغل

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، أنشأت هذه الوكالة وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم رئاسي رقم08-10 في 27 يناير 2008.[11]

ومن مهام الوكالة: [12]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

- تضمن الوكالة متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. ولتوضيح مساهمة هذه الوكالة في تحقيق التنمية الاقتصادية يتم إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): القروض الممنوحة حسب نوع التمويل المحققة من طرف ANGEM إلى غاية نوفمبر 2018

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	763.254	1.144.881
التمويل الثلاثي بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وحامل المشروع	81.672	122.508
المجموع	844.926	1.267.389

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، 2018 ص:31. متاحة على الموقع الالكتروني: www.Pmeart-dz .org

[11] حياة بن سماعين، دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد01، المجلد جامعة بسكرة ،03، 2014، ص : 8.

[12] المرسوم التنفيذي رقم 14-04، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، ص 08.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 774- 793

عند تحليل المعطيات التي يقدمها الجدول السابق، يمكن القول أن عدد القروض الممنوحة لتمويل شراء المواد الأولية بلغ 763.254 قرض، وبنسبة 93.73% من إجمالي القروض، مما ساهم في خلق 1.144.881 منصب عمل جديد، في حين أن التمويلات للثلاثي بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، والبنك وحامل المشروع أدت إلى المساهمة في استحداث 122.508 منصب شغل، ومثلت نسبة 6.26% من إجمالي القروض الممنوحة في إطار الوكالة. كما يمكن إرجاع توجه هذه الوكالة إلى دعم المستثمرين خاصة منهم الحرفيين بالنظر الى الخصائص التي تميز هكذا نوع من المؤسسات المصغرة، سواءا من ناحية العمالة أو من ناحية الامتيازات التي تعطيها الوكالة، كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة لكل مستثمر تشمل مبالغ مصغرة بحيث تمكن للمقرض إرجاعها حتى في حالات فشل إستثماره.

من خلال كا ماسبق عرضه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والأجهزة المختلفة التي تدعمها تقوم بمساهمة في توفير مناصب عمل لكن هذه المساهمة لا تكفي لاجل تقليص معدل البطالة في الجزائر، بحيث تحتاج إلى دعم أكثر وإحداث إصلاحات على مهامها وضبطها لتتمكن من تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية واجتماعية تواجه الدولة الجزائرية لوحدها، بل هي ظاهرة عالمية تواجه كل الدول المتقدمة والنامية وإن اختلفت معدلاتها وخطورتها من دولة إلى أخرى، ومن خلال ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة، وبناءا على المعطيات والإحصائيات المستخدمة في تحليل وتقييم واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب العمل يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- أصبحت السياسات والبرامج المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية من خلال الإدماج وتوفير منح بطالة تعمل كمخذر وحل مؤقت وليس نهائي لحل أزمة البطالة؛

-القطاع العام أصبح غير منتجا ويتخبط في العديد من المشاكل التي تمنعه عن المساهمة في توفير فرص عمل؛

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير مناصب شغل وامتصاص الطلب المتزايد على العمل إلا أن هذه المساهمة تضل ضئيلة نسبيا وذلك نتيجة المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات أهمها المشاكل البيروقراطية والمشاكل التمويلية؛

التوصيات:

لزيادة فعالية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل يجب على الحكومة الجزائرية القيام بما يلي:

- يجب ربط قطاع التعليم العالي بسوق العمل،أي أنه على الجامعات توفير طلبات سوق العمل من خلال تكوين إطارات تتناسب مع احتياجات السوق؛

- حل أزمة التمويل التي تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- معالجة مشكلة البيروقراطية وطول فترة معالجة ملفات إنشاء مؤسسات صغيرة جديدة التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن إنشاء مؤسسات منتجة؛

- يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم توجيهها إلى العمل في القطاعات الذي تعاني من تراجع في أهميتها النسبية في الإنتاج والتشغيل (خلق تنمية متوازنة)؛

-الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي (مصادر التمويل) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة؛

-إجراء دورات تدريب وتوعية للأشخاص العاطلين عن العمل، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة و ما توفره من دخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الوظائف العمومية، مما يخفف من حدة عبئ توفير مناصب العمل من طرف الحكومة.

قائمة المصادر والمراجع

1- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي** للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،1997،ص:17.

2- براهيمي حياة، جعيجع نبيلة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني يومي 15- 16 نوفمبر 2011 ، تحت عنوان"إستراتيجية الحكومة

في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر.

3- ONS. (1995). **l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226.** L'Office National des Statistiques. Alger: L'Office National des Statistiques

4- أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، **دعم وتشجيع المقاولاتية كآبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشلف، 2018.

5- المواد 5-6-7 من القانون رقم 18/01، **القانون التوجيهي المتعلق بترقيةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر في 15 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 77.

6- **القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المادة الرابعة** من القانون رقم 18/01، 2001

7- القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد 4،5، 6، 2001،ص:06.

8- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية لعام 2018، أفريل 2018.

9- الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz. **وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على الموقع: www.mipmepi.gov.dz. تاريخ الإطلاع : 2021/04/12.

10- غربي حمزة، غربي عمار فاروق، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 06، المجلد 03، 2018 ، جامعة المسيلة.

11- المركز الوطني للصحافة، **الصناعة الجزائرية (رهانات وآفاق)**، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام وزارة الاتصال، مارس 2001، ص: 94-95 ، المتاح على الموقع الإلكتروني : http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8305 تاريخ الإطلاع : 2021/04/12.

12- حميدة رابح، **إستراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.ص:95.

13- حياة بن سماعين، **دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد01، المجلد 03، جامعة بسكرة،2014، ص : 8.

14- المرسوم التنفيذي رقم 14-04، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، ص 08.